صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 458، مارس 2021، رجب 1442 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

في الذكرى العاشرة:
الشعب هزم الاحتلال السعودي – الاماراتي

عشرة اعوام مرت منذ حدوث واحدة من كبريات الجرائم التي حدثت في البلاد منذ الاحتلال الخليفي قبل اكثر من مائتي عام. فما جرى في الساعات الاولى من صباح الرابع عشر من مارس 2011 لم يكن واحدا من الحوادث التي يكن تصنيفها ضمن سياقات الثورة التي كانت قد انطلقت قبل شهر من ذلك الوقت. فاحتلال اي بلد من قوات اجنبية يمثل صاعقة على مواطني ذلك البلد. فالاحتلال في جوهره عدوان من الخارج، أيا كانت المبررات او المسوغات من قبل القائمين به. ثانيا انه يسلب البلد سيادته، فلا يعود قراره بيد ابنائه، بل يصبح تابعا للمحتلين الذين ينزلون قواتهم الى الشوارع ويسلبون المواطنين حرياتهم، ويهددون امنهم. ثالثا ان الاحتلال يهمّش الشعب ويصادر حقه في تقرير مصيره، ويخضعه لقرارا الجهة المحتلة. رابعا ان الاحتلال يمارس حكما عسكريا بعقليته وقوانينه، ويحصر السلطة بالجنرالات والقادة العسكريين الذين تتضاءل لديهم مشاعر الرحمة والعطف والرأفة، وتصبح مواقفهم وسياساتهم وقراراتهم صارمة لا تسمح لأحد بمناقشتها. خامسا: ان احكام العسكر حاسمة ومبرمة، ولا تسمح باجواء النقاش والأخذ والرد، بل انها مؤسسة على مبدأ "نفّذ ثم ناقش". سادسا ان الاحتلال يكون عادة قوة تدميرية وليس اصلاحية او إعمارية. فالتدمير والتخريب والقتل ونقل الصراعات الى الشوارع من سمات حالة الاحتلال اذا وقعت في بلد.

حالة البحرين عندما احتلها السعوديون والاماراتيون قبل عشرة اعوام لم تختلف عما هو معهود في حالات اللجوء للحسم العسكري للنزاعات. وهنا لا بد من تسجيل عدد من الحقائق: اولها ان الخليفيين هم المسؤولون عن هذا الاحتلال، بغض النظر عما كانوا هم الذين استنجدوا بالسعوديين والاماراتيين ام ان الاحتلال فرض عليهم. فهم يتحمّلون تبعات تلك الصفحة السوداء من تاريخ البلاد. ثانيا: الامر المؤكد انه كان هناك نزاع بين الشعب والعائلة الخليفية. فالشعب الذي كان قد خرج في 14 فبراير في اكبر ثورة شهدتها البلاد في تاريخها، كان يبحث عن تغيير سياسي حقيقي يفضي الى حالة من الاستقرار تحت حكم مدني دستوري يمارس الشعب فيه سيادته على ارضه بشكل كامل. الخليفيون حوّلوا هذا النزاع الى حرب مدمّرة باستدعاء قوات الاحتلال الاجنبية، وهو قرار يدان به طاغية البلاد الذي حدث الاحتلال برعايته. ثالثا: ان الهدف من الاحتلال كان ضرب الشعب ومصادرة حقه في صنع قراراه او العمل لاصلاح شأنه الداخلي. وبذلك يعتبر ذلك حربا مدروسة من قبل الخليفيين ضد شعب البحرين، لا يمكن تبريرها او الدفاع عنها بشكل منطقي. ثالثا: ان الاحتلال كان تصعيدا خطيرا أوصل الامور الى نقطة اللارجعة، اذ احدث استقطابا عميقا في البلاد، وأرهب المتظاهرين السلميين، وادى لاستخدام مفرط للقوة ما تزال صورة الشهيد احمد فرحان تمثل بشاعته وتوحشه. رابعا: ان الاحتلال ساهم في تصدع مجلس التعاون الخليجي من الداخل، اذ حوله الى تجمع للعائلات الحاكمة التي تقف مع بعضه ضد شعوب بلدان المجلس. وحتى لحظة التدخل العسكري في البحرين، كان الشائع ان قوات درع الجزيرة انما تم تشكيلها للدفاع عن المجلس ودوله عندما يكون هناك اعتداء خارجي، ولم تكن من مهماتها التحول الى جهة امنية تتعاطى مع الخلافات ا لداخلية لأي بلد. وكثيرا ما قيل ان مجلس التعاون الخليجي منظومة سياسية وان الامن ليس سوى جزء منها، ولكن التدخل السعودي – الاماراتي في البحرين لضرب ثورة شعبها واحتلال اراضيها اكد بما لا يدع مجالا للشك بان منظومة المجلس موجهة بشكل اساس لمواجهة الشعوب وحماية امن العائلات الحاكمة من غضب الشعوب.

الامر المؤكد ان التدخل العسكري في البحرين قد ادى لامور عديدة: اولها انه اظهر هشاشة المنظومة العسكرية وضعفها في مواجة التحديات الخارجية العسكرية لدول المجلس. فقد فشلت في التصدي لاجتياح الكويت في 2 اغسطس 1990 من قبل القوات العراقية في عهد صدام حسين. فلم تطلق قوات درع الجزيرة طلقة واحدة لحماية الكويت او السعودية او البحرين.

البقية على صفحة 8

* في 11 فبراير أصدرت المحاكم الخليفية الجائرة أحكاما بالسجن بحق عدد من الروايد الحسينيين. فقد حكمت بالسجن ستة أشهر مع غرامة قدرها 1000 دينار على كل من حسين سهوان والرادود صالح سهوان والرادود أحمد الحلواجي. واصدرت كذلك حكما بالسجن ثلاثة أشهر مع غرامة قدرها 1000 دينار على كل من الرادود مهدي سهوان والرادود عبدالامير البلادي.

* في يوم الثلاثاء 16 فبراير اعتقل الخليفون الفتى السيد محمد السيد محمود السيد محفوظ من منطقة المرخ وقررت العائلة الخليفية توقيفه اسبوعا على ذمة التحقيق بسبب مشاركته في احتجاج سلمي يطالب باصلاحات سياسية.

* في يوم الاثنين 8 فبراير أألقت أجهزة الأمن الخليفي القبض على طفلين من بلدة المالكية (جنوب غرب المنامة) هما رضا عباس عبد الله ، 13، والطفل علي يوسف علي، 15. جاء ذلك بعد أن قرر القضاء حبسهما مدة أسبوع. وتأتي هذه الخطوة الخطيرة بعد يوم من إصدار القضاء الخليفي قرارا مشابها بحبس الطفلين حسين محمد أيوب، 13، ومحمد راشد، 13، مدة أسبوع على ذمة التحقيق. وفي 9 فبراير، اعتقل من منطقة كرباباد كل محمد الزهراء الشجار واخيه علي، علي سعيد الدقاق، علي احمد ابراهيم وحسين هاني عبد الحسن. وفي 4 فبراير اعتقل كل من علاء حميد السميع، محمود عبد العزيز، السيد حسين أمين، محمد حميد، السيد محمد جاسم، عبد الله كريمي، علي مهدي، احمد مهدي، حسن الصوفي، علي حنتوش، حسن البرشم، حسن المشيمع، حسن علي ابراهيم.

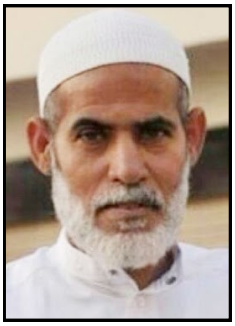

* في الذكرى العاشرة لاستشهاد نجله، اعتقل الخليفيون عبد الهادي مشيمع، والد الشهيد علي مشيمع، اول شهداء الثورة في 14 فبراير 2011. وقرروا سجنه ثلاثة شهور. وجاء الاعتقال داخل محكمة خليفية اصدرت قرارها القبيح على الرجل البالغ من العمر 57 عاما والذي يعاني من مرض السكر. القضية مرتبطة بمشاركة الرجل في اعتصام بمنطقة السنابس في العام 2017. وكان الرجل يطالب بمحاكمة قتلة نجله، فكان عقابه السجن، بينما بقي القتلة خارج طائلة القانون.

* في يوم السبت 6 فبراير أصدر آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم وعلماء البحرين بيانين منفصلين أكدا فيه على عدم شرعية ولاية دائرة الأوقاف الجعفرية في البحرين. وجاء في بيان آية الله قاسم "الولايةُ المجعولةُ هذه الأيام لدائرة الأوقاف الجعفريّة بدلاً من الولاية الشرعية على الأوقاف – بأي نوع من أنواعها – غيرُ شرعية بلحاظ المذهب الجعفري"، مضيفا "وعليه تنتفي الشرعيةُ عن كلّ تصرفٍ قائم عليها، وتكون اليدُ المتصرفةُ في الأوقاف استناداً إلى هذه الولاية يداً عدوانيةً آثمةً". وأشار قاسم إلى أن الأوقاف الجعفرية تخضع للسلطات الخليفية التي تمولها وبالتالي " فهي خاضعة لرأيها، ومقتضيات مصالحها، قبل أن تكون خاضعةً لأغراض الواقفين والمصالح المنظورة لهم". وعدّ قاسم ولاية هذه الدائرة الخليفية على الأوقاف الجعفري "أمرٌ منكَرٌ لابدَّ أن يُنكر ويشترك الجميعُ في إنكاره ويكثُرَ منهم جميعاً الإنكارُ له".

في يوم الاحد 14 فبراير زار عدد من المواطنون قبر الشهيد علي عبد الهادي مشيمع الذي قتله الخليفيون بعد ساعات قليلة من تفجر الانتفاضة في 14 فبراير 2011. وتحدث الناشط علي مهنا عن المناسبة وما قدمه شعب البحرين من تضحيات بدأت بقتل هذا الشهيد وتواصلت عشرة اعوام كاملة. كما حدثت زيارة اخرى لقبر الشهيد حسين الجزيري الذي استشهد في الذكرى الثانية للثورة (14 فبراير 2013).

عقدت منظمة امريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين ندوة باللغة الايطالية مساء الاربعاء 17 فبراير، بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة 14 فبراير. وشارك عدد من النشطاء والباحثين في الندوة التي حضرها على نظام زوم 95 شخصا بالاضافة لمن شارك عبر يوتيب. وحضر الندوة ايضا عدد من الدبلوماسيين والسياسيين.

نظمت جامعة دبلن مساء الخميس 18 فبراير ندوة بالذكرى العاشرة لثورة البحرين. شارك في الندوة كل من جواد فيروز وتارة اوجريدي وسعيد الشهابي وبرايان دولي.

زار جمع من النشطاء وآباء الشهداء الأربعاء 3 فبراير روضة الشهيد السيد كاظم عبّاس السهلاوي (23 عاماً) الذي قضى نحبه بعد أن تمكن منه المرض الخبيث داخل السجن. قضى ثلاث سنوات في السجن بعد أن اعتقاله في العام ، 2015 وأصدرت عليه حكما بالسجن لمدة 5 سنوات.

نظم ناشطون السبت 13 فبراير وقفة احتجاجية أمام سفارة النظام الخليفي وسط العاصمة البريطانية لندن. بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة الرابع عشر من فبراير في البحرين. يذكر أن الإجراءات المتخذة لمنع انتشار فيروس كورونا تمنع إجراء تجمعات كبيرة، لكنها لم تمنع من إحياء البحرانيين لذكرى ثورتهم، عبر الاحتجاجات في الداخل والاعتصام في الخارج وتنظيم الندوات الإلكترونية.

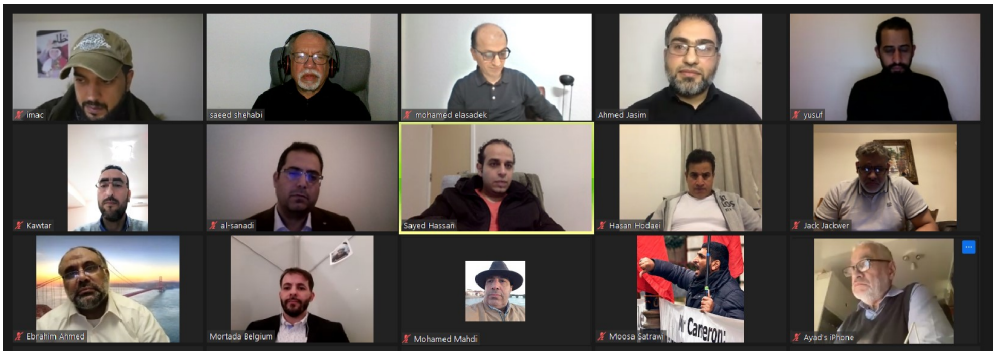

في مساء الاثنين 15 فبراير عقدت المعارضة البحرانية في المانيا ندوة بعنوان: "ثورة البحرين عند شعوب المغرب الاسلامي". وشارك في الندوة التي ادارها أحمد جاسم كل من: الشيخ مرتضى تهامي، من منظمة عدالة بلا حدود - بروكسل، الاستاذ عايش السندي، ناشط حقوقي يمني، الاستاذ عبدالسلام الموسوي، كاتب وناشط مغربي والاستاذ محمد الصادق، صحافي وناشط جزائري.

في الذكرى العاشرة لاحتجاجات البحرين:
انتشار أمني مكثف واعتقال العشرات بينهم 11 طفلا

دبي – بعد عشر سنوات على الحركة الاحتجاجية التي قامت في البحرين في سياق "الربيع العربي"، تسعى المملكة التي يترأس حكومتها اليوم ولي عهد شاب يتطلع إلى تنفيذ إصلاحات، الى تجاوز التداعيات المؤلمة للانتفاضة الشعبية، لكن الجراح عميقة، ولا فسحة بعد للمعارضة.

في وسط المنامة، سُوي بالأرض دوار اللؤلؤة الذي شكل ملتقى التجمعات الاحتجاجية التي قُمعت بمساندة قوات سعودية. تسوية دوار اللؤلؤة بالأرض أحد مظاهر قمع الانتفاضة بمساندة قوات سعودية يرمز إلى محاولات الحكومة البحرينية طمس وإزالة ذكرى الاحتجاجات

فقد انتهت انتفاضة 2011 التي ألهمتها ثورات اجتاحت المنطقة، بقمع دام للمتظاهرين وغالبيتهم من الشيعة فيما كانوا يطالبون بحكومة منتخبة.

هاجمت السلطات الحراك واعتبرته مخططا إيرانيا، وحظرت أحزابا معارضة وساقت مدنيين أمام محاكم عسكرية وسجنت عشرات النشطاء السياسيين السلميين، ما تلته انتقادات دولية حادة.

وقالت منظمة العفو الدولية في بيان "بعد عشر سنوات من الانتفاضة الشعبية في البحرين، ازداد الظلم المنهجي فيما الاضطهاد السياسي... أغلق بشكل فعلي أي مساحة للممارسة السلمية للحق في حرية التعبير".

وهذه الانتقادات تثير توترا في البحرين، البلد بتراثه الغني والذي يمثل بقطاعه السياحي النابض نقطة جذب للكثير من الجيران الخليجيين.

قمع جديد

قبل 14 شباط/فبراير، ذكرى اندلاع الاحتجاجات، نشرت الشرطة تعزيزات في القرى الشيعية وعلى الطرق السريعة التي كثيرا ما عمد متظاهرون في مناسبات سابقة لإحياء الذكرى إلى قطعها أمام حركة المرور بالإطارات المشتعلة.

وقال معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (بيرد) إنه تلقى تقارير تفيد بأن ما لا يقل عن 18 بالغا و11 طفلا تم توقيفهم خلال عمليات مختلفة.

وقالت المجموعة ومقرها لندن إنها تأكدت من تقارير عن أن العديد من الأطفال، أحدهم لا يتجاوز 11 عاما، تم توقيفهم لسبعة أيام في إجراءات قمعية على ما يبدو "تهدف إلى ردع المتظاهرين عن إحياء الذكرى العاشرة للانتفاضة".

وأكدت السلطات البحرينية الجمعة إن فتيين عمرهما 13 عاما، اوقفا في "مركز لرعاية الأحداث إلى حين مثولهما أمام المحكمة حيث سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة".

وقالت آية مجذوب من منظمة هيومن رايتس ووتش "إنهم يخنقون المعارضة قبل أن يتظاهر الناس، لتوجيه رسالة واضحة بعدم التساهل".

رغبة في الإصلاح؟

تم تعيين ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رئيسا للحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعد وفاة عمه الذي تولى المنصب منذ الاستقلال عام 1971.

والأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء السابق صاحبي الذكرى العاشرة لاحتجاجات البحرين: انتشار أمني مكثف واعتقال العشرات بينهم 11 طفلا

أطول ولاية لرئيس حكومة في العالم، لم يكن يحظى بشعبية واتُهم بمعارضة الإصلاحات والتخطيط للقمع. وخلفه المنتمي لجيل من القادة الخليجيين الذين تلقوا علومهم في الغرب، معتدل سعى لبناء جسور مع المعارضين. وأثار وصوله تفاؤلا حذرا إزاء احتمال مضيه نحو المصالحة.

لكن المراقبين يقولون إنه سيواجه عراقيل بسبب اعتماد البحرين على جارتها السعودية التي تدخلت مع دولة الإمارات لمساعدتها في 2011، ولا تزال تمولها ولا ترغب في تنفيذ إصلاحات ديموقراطية.

وقالت كريستين ديوان من معهد دول الخليج العربية إن "رئيس الوزراء سيواجه القيود نفسها التي تواجهها البلاد: قيود مالية وسيطرة دبلوماسية صارمة من الدول المجاورة التي يحصل منها على تمويل". وأضافت "مع ذلك فإن ولي العهد أظهر في السابق بعض البراعة في إفساح المجال لتحرك مستقل" معتبرة أنه ربما هناك فرصة بعد لسياسات أكثر استنارة.

وفي ظل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، تبرز توقعات بأن الولايات المتحدة ستضع إخفاقات حقوق الإنسان في أنحاء الخليج تحت المجهر بعدما تركت دول المنطقة لتفعل ما يناسبها خلال عهد دونالد ترامب.

اضطرابات تغلي

يقول جواد فيروز، النائب عن جمعية الوفاق المعارضة التي حظرت فيما جُرد هو من جنسيته ويقيم في المنفى حاليا، إن الأمل بحصول تغيير يتوقف على ضغط أمريكي يضاف إليه أي تقارب بين السعودية وغريمتها إيران.

الأمل بحصول تغيير يتوقف على ضغط أمريكي وأي تقارب بين السعودية وإيران

ويرى أن "السؤال هو: هل لديه رؤية معينة وخطط لتغييرات كبرى؟" في إشارة إلى ولي العهد الذي لم تحقق جهوده للتواصل مع المعارضة في 2011 أي نتيجة. وقال "لا اعتقد أن ستكون لديه السلطة لممارسة هذه الرؤية وتحقيقها".

كان الوضع مضطربًا في البحرين منذ الاستقلال لكن بعد غزو العراق للكويت عام 1990، تجددت الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية.

وتصاعدت وتيرة تظاهرات تقدمها الشيعة في 1994 للمطالبة ببرلمان منتخب وتوزيع أكثر عدلا للثروات. واستمرت الاضطرابات حتى 1999 عندما حولت الاصلاحات البحرين إلى مملكة دستورية.

لكن الاحتجاجات عادت إلى الشارع في 2011 للمطالبة بملكية دستورية "حقيقية" ورئيس وزراء منتخب. ويعتقد أن العشرات قضوا في الاضطرابات، رغم أن الحصيلة لا تزال غير واضحة. وجُرف النصب الذي كان يتظاهر قربه المحتجون.

وقالت نائبة المدير الإقليمي لمنظمة العفو لين معلوف إن "ما جرى لدوار اللؤلؤة يرمز إلى محاولات الحكومة البحرينية طمس وإزالة ذكرى الاحتجاجات". وأضافت "ما كان موقعا للتظاهرات السلمية والأمل والتقدم بات الآن مجرد خرسانة وأسفلت". (أ ف ب)

"إنترناشيونال بزنس":
بعد عشر سنوات من الحراك.. البحرين في استنفار أمني

البحرين اليوم – لندن، 13/02/2021

كتبت سارا ستيوارت مقالة في "إنترناشيونال بونس" الجمعة 12 فبراير بعنوان "بعد عشر سنوات، أصيبت البحرين بالشلل بسبب إرث الربيع العربي" قالت فيها" انتهت انتفاضة 2011، المستوحاة من الثورات التي اجتاحت المنطقة، بحملة قمع دموية ضد المتظاهرين الشيعة الذين طالبوا بحكومة منتخبة، مما يهدد قبضة النظام الملكي السني على السلطة".

أشارت الكاتبة إلى أن السلطات الخليفية قمعت الحراك وحظرت أحزاب المعارضة، ووضعت المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وسجنت العشرات من المعارضين السياسيين السلميين، مما أثار انتقادات دولية قاسية. كما تم تدمير نصب اللؤلؤة في وسط مدينة المنامة – مركز الاحتجاجات قبل أن يتم سحقها بمساعدة القوات السعودية -.

استشهدت الكاتبة ببيان لمنظمة العفو الدولية قالت فيه "بعد عشر سنوات من الانتفاضة الشعبية في البحرين، اشتد الظلم الممنهج والقمع السياسي.. أغلق فعلياً أي مجال للممارسة السلمية للحق في حرية التعبير".

كما لفتت الكاتبة إلى أنه وقبل يوم 14 فبراير، الذي يصادف بداية الانتفاضة، شددت القوات الخليفية من تمركزها في القرى والطرق السريعة قام المتظاهرون خلال الذكرى السنوية الماضية بإغلاق حركة المرور بإحراق الإطارات.

قال معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)إنه تلقى تقارير عن اعتقال ما لا يقل عن 18 بالغًا و 11 طفلاً في جولات من الاعتقالات.

وقالت المجموعة التي تتخذ من لندن مقرا لها إنها تحققت من أن العديد من أطفال، أحدهم يبلغ من العمر 11 عاما فقط، صدرت أوامر باحتجازهم لمدة سبعة أيام في حملة على ما يبدو "تهدف إلى ردع الاحتجاجات لإحياء الذكرى العاشرة".

وقالت آية مجذوب من منظمة هيومان رايتس ووتش لوكالة فرانس برس: "إنهم يقضون على المعارضة قبل أن يتظاهر الناس، لإرسال إشارة واضحة للغاية على عدم التسامح مع المعارضة".

وبشأن تعيين ولي العهد سلمان رئيسا للوزراء خلفا لعم أبيه المقبور خليفة استبعدت الكاتبة أن يحصل أي تغيير على يديه.

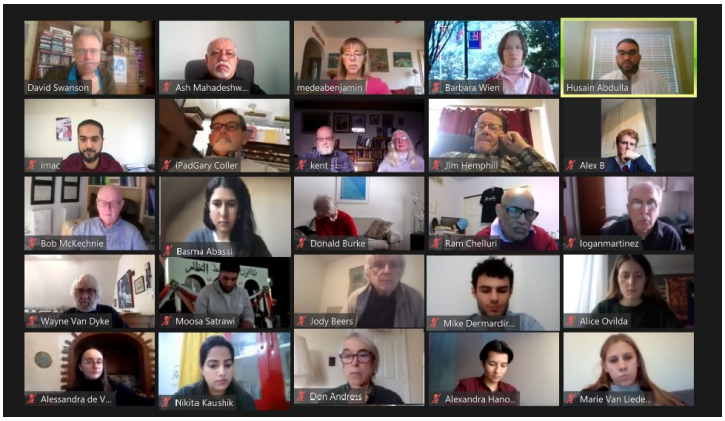

عقدت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) يوم الجمعة 12 فبراير ندوة في العالم الافتراضي بعنوان "البحرين بعد عشر سنوات" بمشاركة عدد من الناشطين والباحثين. الندوة أدارها ديفيد سوانسون المدير التنفيذي لـ "عالم مابعد الحرب" وشارك فيها حسين عبدالله المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون، والناشط البحراني علي مشيمع والناشطة ميديا بنجامين والبروفيسورة باربرا وين الأستاذة في الجامعة الأمريكية والناشطة الحقوقية التي تساءلت مستنكرة عن سبب دعم الولايات المتحدة لبعض الطغاة في العالم، وصمتها على معاناة شعب البحرين

نظمت المعارضة البحرانية في ألمانيا الجمعة 12 فبراير ندوة في العالم الافتراضي بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لثورة الرابع عشر من فبراير في البحرين. الندوة عقدت تحت شعار "ثبات حتى النصر" شارك فيها عدد من المعارضين البحرانيين هم كل من الإعلامي جواد عبدالوهاب، والناطق باسم حركة الحقوق والحريات عبدالغني الخنجر، والناشط علي الفايز ومدير المكتب السياسي لإئتلاف 14 فبراير إبراهيم العرادي. تطرق المشاركون في الندوة إلى ظروف انطلاق ثورة 14 فبراير والأسباب التي أدت أدت إلى اندلاعها واهمها سياسات التمييز الطائفي وقمع الحريات والهيمنة الخليفية.

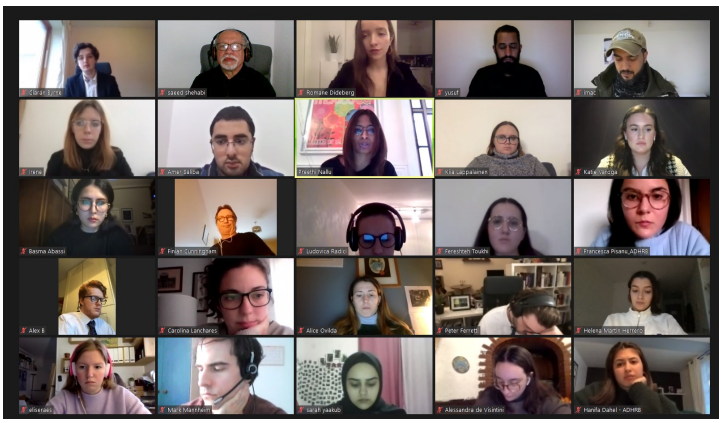

عقدت عصر الاثنين 15 فبراير ندوة افتراضية دعا لها النائب البريطاني، وين ديفيد، عضو حزب العمال المعارض تحت عنوان "ذكرى ثورة البحرين بعد عشر سنوات". وشارك في الندوة اربعة متحدثين: الاولى كانت الاعلامية بريثي ناليو، المتخصصة في دعم الاعلام العالمي. وبعدها تحدث الاعلامي الايرلندي، فينيان كانينجهام، الذي كان في البحرين عندما انتطلقت الثورة في العام 2011. وتم ابعاده عن البلاد بسبب تغطياته الموضوعية. كما تحدث الباحث البريطني، مارك اوين جونز، مؤلف كتاب "القمع السياسي في البحرين" الذي صدر حديثا. وكان آخر المتحدثين راشد جرار، مدير مؤسسة "دون DAWN) المعنية بترويج الديمقراطية في العالم العربي.

عقد المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (ECDHR)ندوة في العالم الافتراضي الخميس 11 فبراير بعنوان "الربيع العربي في البحرين: بعد عشر سنوات" شارك فيها ناشطون بحرانيون ودوليون.
الندوة رعاها عضو البرلمان الأوروبي إرنست أورتاسون، وشارك فيها ديفين كيني، الباحث في منظمة العفو الدولية. وتحدثت الناشطة الحقوقية البحرانية آلاء الشهابي بشأن الدور النسوي في الثورة. .وشاركت جيد بسيوني من منظمة ريبريف المناهضة لعقوبة الإعدام إلى توقف تنفيذ أحكام الإعدام بين عامي 2010 و 2017 في البحرين، ودعا الحقوقي الدولي بريان دولي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى الضغط على البحرين لوقف انتهاكات حقوق الإنسان.

عقد تكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا مساء الإثنين 8 فبراير ندوة افتراضية بعنوان "الربيع العربي. البحرين مثالا". واستضافت الندوة كلا من أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر الدكتور محمد المسفر والنائبة التونسية مباركة الإبراهيمي، إلى جانب الكاتب والمحلل السياسي الدكتور فؤاد إبراهيم.، فيما أدار الحوار الصحفي عباس بو صفوان.

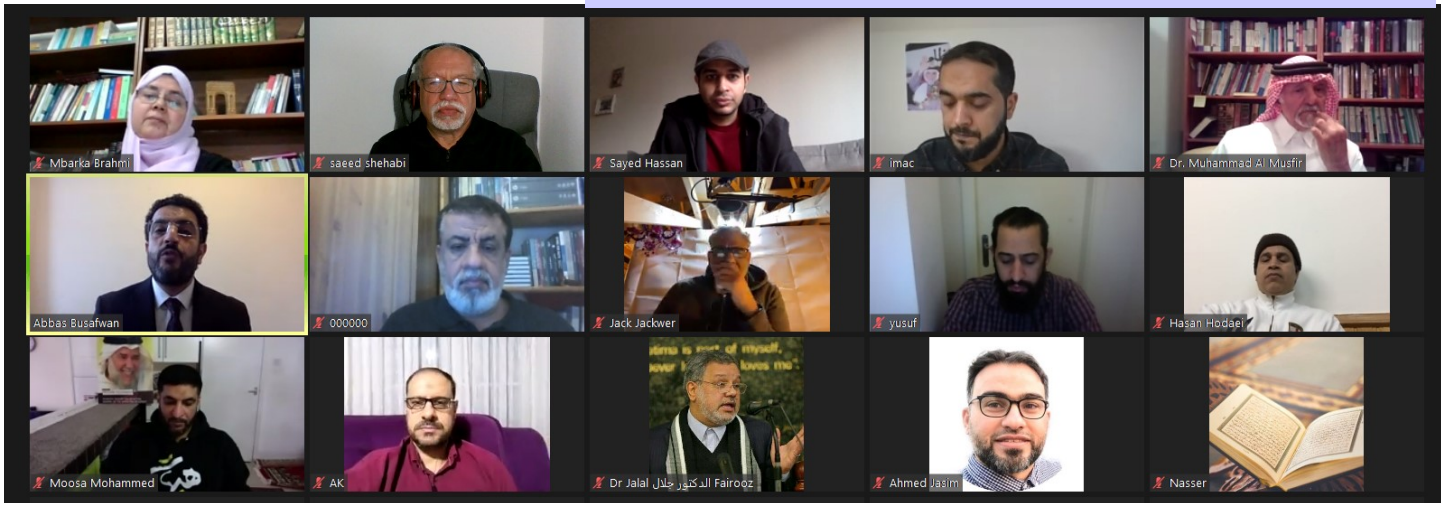

أطفال بلا حماية
فهل تنصفهم القوانين؟

صفاء الخواجة - 23-02-2021

جاء في قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة رقم 4 العام 2021 الذي صادق عليه ملك البحرين إن الأولوية لمصالح الطفل في جميع الأحكام والقرارات والإجراءات المتعلقة به أيًا كانت الهيئة التي تصدرها أو تباشرها.

وتبعا لهذا القانون أُقر إنشاء محاكم العدالة الإصلاحية للطفل واللجنة القضائية للطفولة ومركز حماية الطفل وتكون تحت ولاية وزارة العدل كوزارة معنية.

شبكة قانونية مهمة تهدف في أساسها النظري إلى تحقيق العدالة الإصلاحية للأطفال لكن قصص الأطفال الذين يتعرضون إلى اعتقال تحكي بخلاف هذه العدالة المطلوبة.

ماتقوله منظمات حقوقية بحرينية في بياناتها وتقاريرها: إن الأطفال عادة ما يكونوا عرضة للاعتقالات التعسفية التي تهدر حقوق طفولتهم.

منظمة سلام لحقوق الإنسان أوردت أنه تم رصد 14 حالة اعتقال لأطفال لم تتجاوز أعمارهم 13 عامًا وإن 4 تم إخلاء سبيلهم مع استمرار محاكمتهم في قضايا لا تتماشى مع قانون الأطفال.

كيف لأطفال يشعرون أنهم يفقدون الأمان، أن توفر لهم قوانين صورتها في الواقع تختلف عن صورتها في المدونات.

إن هؤلاء الأطفال يرغبون أن تنصفهم العدالة الإصلاحية في القوانين وأن يكونوا بمأمن عن المشاهد العنيفة التي تلاحقهم في بيئاتهم المحلية من جانبه، فإن تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي صدر مؤخرا تحت عنوان "أطفال البحرين بين مطرقة السجن وإسقاط الجنسية" حمّل عدم مواءمة القوانين والتشريعات البحرينية مع المعاهدات والمواثيق الدولية وخاصة في تحديد عمر الطفولة وحق الإنسان في الحصول على الجنسية.

هناك فجوة بين نصوص القوانين المنظمة لحقوق الأطفال وبين التطبيق وهذا يجعل الجهات المعنية بالمساءلة والرقابة وخاصة البرلمان مسؤولة عما يتعرض له الأطفال.

الأطفال الذين تم الإفراج عنهم مؤخرا كانوا يشيرون إلى فقدانهم للأمن، وهذا ما سجلته الناشطة الحقوقية ابتسام الصايغ في حسابها على منصة الانستجرام "إن الأطفال الذين قمت بزياتهم كانوا يشعرون بالخوف وتساءلوا عن الحماية".

الأطفال لصيقهم الكتاب وكراسي الدراسة وغاياتهم العيش في سلام وليس بين جدران السجون أو حيطان الأحداث.

البحرين من الدول الأولى التي صادقت على اتفاقية الطفل التابعة للأمم المتحدة في العام 1992 وهي اتفاقية ملزمة للسلطات في ما يخص احترام حقوق الأطفال وتوفير الأمان والكرامة الانسانية لهم.

في البحرين أيضا هناك سجن للأحداث وهو معني أن يحقق العدالة الإصلاحية للنزلاء من الأطفال وأن يوفر لهم حصانة من التعرض للخطر أو سوء المعاملة

إن الأطفال يطلبون من مجتمعهم الحماية التي تضمن لهم بيئة آمنة لا تكون عرضة للتعسف الأمني ولا تعيشهم أجواء التخويف الذي يدمر جمال الطفولة وبراءتها وهذه مسؤولية جماعية كي نضمن لأطفالنا أن يحصلوا على الأمن في محيطهم وفي بلدهم.

البحرين: تبدّد أحلام الإصلاح بعد عشرة أعوام من الانتفاضة

11 شباط / فبراير 2021

قالت منظمة العفو الدولية، اليوم، إن اشتداد وطأة الظلم الممنهج في البحرين، بعد مرور عشرة أعوام على الانتفاضة الشعبية، والقمع السياسي الذي استهدف المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان ورجال الدين وجمعيات المجتمع المدني المستقلة قد أغلق فعلياً أي مجال أمام الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير أو مُباشَرة النضال السلمي.

وتأججت الاحتجاجات الجماهيرية في 2011، بسبب حالة من السخط المتصاعد على نظام الدولة الاستبدادي، والنزعة الطائفية التي اعترت التوظيف الحكومي، وغير ذلك من المزايا، والتقاعس عن مساءلة مرتكبي أعمال التعذيب، والضالعين في الاعتقالات التعسفية. ورغم ذلك، لا تزال الحكومة البحرينية، بعد مرور عشرة أعوام، تتجاهل الصادرة عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وهي فريقٍ مستقل مُكلَف بمهامه من ملك البحرين، استجابةً لبواعث القلق الدولية التي أُثيرت بشأن قمع احتجاجات 2011.

وقالت لين معلوف، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، "إن التغييرات الهيكلية التي شهدتها البحرين منذ 2011 كانت ؛ فقد حُظِرَت الأحزاب المعارِضة، وأُغلِقت ة المستقلة الوحيدة، وأُغلِقت القوانين الجديدة المزيد من مساحات المُشارَكة السياسية. كما أن قادة احتجاجات 2011 لا يزالون يرزحون تحت أوضاع مزرية بالسجون، ودأبت السلطات على الدوس على حقوق الإنسان، بشكل اعتيادي، بما في ذلك الحق في حرية التعبير.

إن دولة البحرين قد سحقت الآمال والتوقعات التي رفعتها الاحتجاجات الحاشدة في 2011؛ إذ لجأت إلى القمع الغاشم على مدى العقد اللاحق، نتيجة هذه الاحتجاجات، وسهَّل الصمت المشين لحلفاء البحرين من دول الغرب استمرار هذا الوضع، لا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

وأضافت لين معلوف قائلة: إن دولة البحرين قد سحقت الآمال والتوقعات التي رفعتها الاحتجاجات الحاشدة في 2011؛ إذ لجأت إلى القمع الغاشم على مدى العقد اللاحق، نتيجة هذه الاحتجاجات، وسهَّل الصمت المشين لحلفاء البحرين من دول الغرب استمرار هذا الوضع، لا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية."

واستلهاماً من انتفاضات مماثلة اندلعت في كل من تونس ومصر، احتشد عشرات الآلاف من مواطني البحرين في دوار اللؤلؤة القريب من المرفأ المالي في المنامة، حيثما نصب المحتجون الخيام لبضعة أسابيع، بدايةً من 14 فبراير/شباط 2011، فردت الحكومة البحرينية عليهم بالقمع الوحشي، واستدعت قوةً للتدخُّل السريع من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة، بقيادة المملكة العربية السعودية. وكشف تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق عن مقتل ما لا يقل عن 19 شخصاً على أيدي السلطات بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2011، من بينهم ثمانية لقوا مصرعهم بسبب إفراط قوات الأمن في استخدام القوة، وخمسة أشخاص نتيجة التعذيب. وسجلت اللجنة أيضاً اعتقال آلاف الأشخاص، من بينهم قادة الاحتجاجات، ورموز المعارضة الذين لا يزالون خلف قضبان السجون حتى اليوم، إثر محاكمات بالغة الجور.

وعلاوة على ذلك، أورَد تقرير اللجنة، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، توصيات، اشتملت على الدعوة إلى إجراء تحقيق عاجل بشأن جميع المزاعم حول إساءة معاملة أشخاص على أيدي خبراء طب شرعي مستقلين، مع تحمُّل الدولة عبء إثبات امتثالها للقانون، والمُطالبة بإبعاد جهاز المخابرات الوطني عن عملية إنفاذ القانون داخلياً، وتخفيف ، وإتاحة الفرص أمام المعارضة السياسية للوصول إلى وسائل إعلام الدولة. بيد أن السلطات البحرينية لم تُنفِذ أياً من هذه التوصيات في الأعوام العشرة اللاحقة، منتهكة التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

استمرار القمع

يتجلى نهج سلطات البحرين تجاه منتقديها، منذ 2011، في معاملتها للشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الوفاق) المحظورة منذ 2016، والتي كانت أكبر أحزاب المعارضة القانونية. وحُكِم على الشيخ سلمان في بادئ الأمر بالسجن، بسبب خطاب سياسي انتقد فيه السلطات في 2014، وضُوعِفت مدة سجنه في 2016، ثُم صدر ضده حكم بالسجن المؤبد في 2018، على خلفية مشاركته في محاولات وساطة قطر لدى سلطات البحرين خلال الانتفاضة. واعتبرت السلطات مشاركته في المحادثات، التي شاركت فيها حكومة البحرين ذاتها بوساطة قطَرية، "تجسساً" لصالح قطر.

كما حظرت أيضاً جمعية "وعد" غير الطائفية، ثاني أكبر حزب مُعارِض، وقضى رئيسها السابق، إبراهيم شريف، خمسة أعوام في السجن، بموجب حكم صدر على خلفية دوره في دعم احتجاجات 2011.

وتعرَّض المعارضون، ومن بينهم نشطاء وقادة سياسيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون ورجال دين شيعة، للقمع المتزايد، على وجه التحديد منذ 2016، واشتمل ذلك على تهديدهم واستدعائهم للمثول أمام السلطات، ومنعهم من السفر، واعتقالهم، واستدعائهم للمثول أمام السلطات، والحكم عليهم بالسجن.

وهُدِم نصب دوار اللؤلؤة، الذي كان خلال فبراير/شباط 2011 رمزاً مُوحِداً لآمال التجديد الوطني، ورُصِف الدوار، بمجرد أن أُخمدت الانتفاضة في مارس/آذار 2011.

واختتمت لين معلوف قائلة: "إن مصير دوار اللؤلؤة يُمثِّل محاولة الحكومة البحرينية لكبت ذكرى الاحتجاجات بل ومحوها أيضاً؛ فما كان يوماً ما موقعاً للتجمع السلمي، تملَؤُه آمال وتَطلُّعات إلى الارتقاء بأوضاع البلاد، صار الآن محض طرق أسفلتية ومنشآت خرسانية.

السلطات على الرجوع عن المسار المُروع الذي اتبعته خلال الأعوام العشرة الماضية، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق على نحو كامل وفعَّال، ونطالبها بالإفراج فوراً، ودون قيد أو شرط، عمن سُجِنوا لمجرد ممارستهم السلمية لما يتمتعون به من حقوق الإنسان، وبإسقاط جميع التهم المُوجهة إليهم على الفور".

ندوة في بروكسل برعاية الإتحاد الأوروبي:
يجب الضغط على البحرين لوقف انتهاكات حقوق الإنسان

12/02/2021
البحرين اليوم – بروكسل
عقد المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (ECDHR)ندوة في العالم الافتراضي الخميس 11 فبراير بعنوان "الربيع العربي في البحرين: بعد عشر سنوات" شارك فيها ناشطون بحرانيون ودوليون.
الندوة التي رعاها عضو البرلمان الأوروبي إرنست أورتاسون افتتحها بكلمة تطرق خلالها إلى وضع المعارضة البحرانية اليوم وبعد مرور عقد من الزمن على اندلاع الاحتجاجات المطالبة بالتحول الديمقراطي في البحرين.
وفي هذا السياق قال أورتاسون "وضع المعارضة السياسية في البحرين يزداد سوءًا منذ ثورة 2011، مشيرا إلى أن 12 شخصًا معرضون لخطر الإعدام الوشيك من بينهم محمد رمضان وحسين موسى.
وشارك في الندوة ديفين كيني، الباحث في منظمة العفو الدولية، الذي أشار إلى تمكن السلطات من قمع الحركة المؤيدة للديمقراطية، لكنه أعرب عن أمله في أن تستعيد المعارضة حركتها في العقد المقبل.
ولفت كيني إلى التغييرات التي حصلت في البلاد منذ مطلع القرن، وقال في هذا السياق "في عام 2002 عاد نشطاء المعارضة من المنفى، كما بدأت جريدة الوسط في الصدور عام 2002"، وأما اليوم فقد حُلّت جمعية الوفاق عام 2016، وأغلقت صحيفة الوسط عام 2017، وحكم على الخواجة بالسجن المؤبد بسبب خطاب، وسُجن نبيل رجب، وحُكم على الشيخ علي سلمان بالسجن المؤبد.
وأثير موضوع سياسة الإفلات من العقاب في الندوة بعد أن فشلت السلطات في محاسبة مرتكبي جرائم التعذيب والانتهاكات في السجون الخليفية وخلال عمليات الاعتقالات. وعلى هذا الصعيد قال مقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير ديفيد كاي" بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، فإن الإفلات من العقاب موجود بقوة في البحرين".
وتحدثت الناشطة الحقوقية البحرانية آلاء الشهابي بشأن الدور النسوي في الثورة وقالت "المشاركة النسائية لعبت دورًا كبيرًا في بداية الانتفاضة واستمرارها الأمر الذي أثار غضب الحكومة" وأضافت " وقد لعبت ناشطات مثل نجاح يوسف ومريم الخواجة، بالإضافة إلى المعلمين والأطباء والعاملين دورًا كبيرًا في الثورة".
وأشارت الشهابي إلى أن ثورات 2011 أدت إلى تفاقم أوضاع المرأة سوءا في دول الربيع بسبب ردة فعل الحكومات وبسبب التحالف السياسي الغربي مع بعض هذه الدول، مثل البحرين، خاصة بعد التطبيع مع إسرائيل.
وشاركت جيد بسيوني من منظمة ريبريف المناهضة لعقوبة الإعدام إلى توقف تنفيذ أحكام الإعدام بين عامي 2010 و 2017 في البحرين، لكن اعتبارًا من عام 2017 استأنفت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام، ويوجد حاليًا 27 شخصًا معرضين لخطر الإعدام، 12 منهم معرضون لخطر الإعدام الوشيك
ولفتت إلى أن حكم إعدام محمد رمضان وحسين موسى يعتمد على اعترافات انتزعت تحت التعذيب. وأوصت بسيوني سلطات البحرين "بإنهاء عقوبة الإعدام ونوصي الاتحاد الأوروبي بتمرير تشريعات ضد عقوبة الإعدام".
ودعا الحقوقي الدولي بريان دولي يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى الضغط على البحرين لوقف انتهاكات حقوق الإنسان. لكن دولي لفت إلى أن الأمر "يتطلب قدرًا كبيرًا من الضغط لتحقيق شيء ما في البحرين" مضيفا" لا أعتقد أن إدارة بايدن ستغير كل شيء تمامًا في البحرين، لكن هناك درجة كبيرة من الفرص الجديدة الآن.
شاركها

في يوم الاربعاء 24 فبراير نظم فريق العمل للبحرين في فرنسا ندوة بمناسبة الذكرى العاشرة للثورة. شارك في الندوة حوالي 70 شخصا من بلدان عديدة، وتحدث فيها الناشط علي مشيمع عن تجربته الشخصية، وبرنارد درينو، وهو مؤلف فرنسي، وستيفاني لامور، وهي مخرجة سينمائية اصدرت فيلما وثائقيا بعنوان: البحرين: البلد المحظور، وصبرينا يينوي، مديرة مكتب "مراسلون بلا حدود" في فرنسا، والناشطة نجاح يوسف التي تحدثت عن معاناتها على ايدي المعذبين.

منظمات حقوقية تطالب بلدية باريس بوقف دعم "التبييض الرياضي" للبحرين

"القدس العربي": دعا عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومقرها باريس، بلدية العاصمة الفرنسية إلى الانخراط في حوار حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وعقوبة الإعدام بالمملكة، وذلك لعلاقتها بنادي باريس لكرة القدم، حيث يستعد مجلس المدينة للتصويت على تجديد الإعانة السنوية التي يخصصها للنادي.
وذكرت المنظمات، ومن بينها "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، أنه منذ منذ يوليو 2020، أعلن نادي باريس لكرة القدم عن إبرام اتفاقية مع مملكة البحرين تمنحها 20 في المئة من أسهم النادي.
وأشارت المنظمة إلى أن مجلس باريس سيعلن عن موقفه من التجديد السنوي للإعانة التي يخصصها لنادي باريس لكرة القدم والتي تبلغ قيمتها 500 ألف يورو، اليوم الثلاثاء.
ولفتت المنظمات الموقعة على الإعلان إلى أنه منذ عام 2011، تقمع حكومة البحرين بشكل عنيف أي شكل من أشكال المعارضة وتنتهك حقوق الإنسان لمواطنيها. وأضافت أنه "من خلال ربط نفسها بالرياضات الشعبية مثل كرة القدم، تحاول سلطات المملكة تشتيت انتباه الناس والتغطية على الانتهاكات – وهي ممارسة تسمى (التبييض الرياضي). نتيجة لذلك، منذ ذلك الحين في بداية موسم 2020-2021 ظهرت عبارة (البحرين المنتصرة) على قمصان باريس".
وطالبت المنظمات بلدية باريس بـ"التأكيد علانية على معارضتها لعقوبة الإعدام ودعمها للسجناء السياسيين في البحرين، والمشاركة في مناقشات مع ممثلي نادي باريس لكرة القدم بهدف إثارة الحوار حول مسائل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها".
وأضاف الموقعون على الإعلان أن بلدية باريس تعد واحدة من أقدم شركاء نادي باريس لكرة القدم، وعليه فإنه يتوجب عليها متابعة الالتزام الأيديولوجي بالدفاع عن حقوق الإنسان والنضال من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. وأوضحت المنظمات أن المسؤولين المنتخبين في مجلس المدينة عبّروا في كثير من الأحيان عن معارضتهم الصارمة لعقوبة الإعدام. إذ في 2018، قرر مجلس باريس منح الجنسية الفخرية للمعارض البحريني نبيل رجب. وقد أعلنت عمدة باريس بعد ذلك أن هذه المبادرة ساهمت في "تسليط الضوء على وضع أي شخص مسجون أو مضطهد في العالم بسبب انعدام حرية التعبير والرأي [...] مدينة باريس مرتبطة حقا بهذه المبادئ".
وأكدت المنظمات الموقعة أن المناقشات بين أعضاء مجلس باريس وكذلك مع شركاء المدينة يمكن أن تنقذ أرواح هؤلاء السجناء السياسيين الأبرياء.
ومن بين المنظمات الموقعة: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، رابطة حقوق الإنسان (LDH)، معًا ضد عقوبة الإعدام (ECPM)، التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، محامون بلا حدود فرنسا (ASF France)، جمعية المسيحيين لمناهضة التعذيب وعقوبة

الذكرى العاشرة لثورة البحرين: يقظة جديدة كشفتها فعاليات الداخل والخارج

كان التوفيق الإلهي حاضرا في أغلب فعاليات الاحتفاء بالذكرى العاشرة لثورة البحرين المظفرة بأذن الله تعالى التي جرت في الايام الاخيرة. فمن حيث العدد كانت هناك فعاليات كثيرة في الداخل والخارج، الامر الذي أغضب الطاغية وعصابته فانهالوا قمعا وتنكيلا بالشعب، واعتقلوا الاطفال والرجال وعادوا لطبيعتهم الشريرة بممارسة القمع والتعذيب والعقاب الجماعي. ففي داخل البلاد لم تتوقف الاحتجاجات الميدانية منذ بداية الشهر، فكانت هناك مسيرات وتجمعات شارك فيها الرجال والنساء، وكانت المرأة البحرانية ا لبطلة حاضرة بجانب الرجل. وكانت هناك الزيارات لعائلات الشهداء خصوصا الشهيدين علي عبد الهادي مشيمع وحسين الجزيري اللذين استشهدا في 14 فبراير 2011 و 2013 على التوالي. وكان هناك احتجاجات باشكال أخرى أكدت غضب المواطنين وإصرارهم على مواصلة طريق الثورة حتى تتحقق اهداف التغيير الشامل وفي مقدمتها انهاء ا لحقبة ا لخليفية ا لسوداء. كما كانت هناك الخطابات التي اطلقتها حناجز الرموز والثوار في الداخل، الامر الذي دفع الطاغية وولي عهده وئيس وزرائه للأمر بشن حملة اعتقالات طالت حتى والد الشهيد علي مشيمع نفسه. ففيما كان يتألم حرقة لفراق ابنه الذي مزقته رصاصات الغدر الخليفي في الساعات الاولى بعد انطلاق الثورة قبل عشرة اعوام، كان الطاغية مصرا على إخفاء ذكر الشهداء ومنع إحياء ذكراهم.

أما في الخارج فبرغم الحجر الصحي الذي فرضه وباء كورونا، فقد نظمت فعاليات عديدة في شتى بقاع العالم من أستراليا شرقا الى الولايات المتحدة غربا. فكان هناك وقفات احتجاجية وندوات افتراضية وبرامج تلفزيونية لاحياء الذكرى. ونظم تحالف قوى المعارضة في بريطانيا ندوة شارك فيها مفكرون عرب منهم الدكتور محمد المسفر والنائبة البرلمانية التونسية مباركة والكاتب السعودي الدكتور فؤاد ابراهيم. وكانت هناك وقفة تضامنية شارك فيها مفكرون ومناضلون عرب. كما كانت امسية شعرية متميزة شارك فيها شعراء عرب من السودان والمغرب ولبنان والعراق والبحرين. وكانت هناك ندوات باللغة الانجليزية نظمتها فرق العمل في واشنطن وبروكسيل ولندن، كما كان هناك ندوتان باللغة العربية نظمها فريقا العمل في لندن وبرلين. كما عقدت ندوة باللغة الايطالية نظمها فريق العمل في روما. وكان للنواب في بريطانيا والاتحاد الاوروبي دور في هذه الفعاليات. كما كان الحضور في اغلب هذه الندوات كثيفا، تجاوز في احدها المائتي شخص. ونظام المعارضون البحرانيون في ايران والعراق ندوتين اخريين باللغة العربية. كما اصدر سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم في 14 فبراير بيانا مهما أكد فيه الثبات على المطالب واستمرار الحراك حتى تحقيقها.

ثورة البحرين كانت حافلة بمحطات كثيرة منذ انطلاقها في روة ثورات الربيع العربي في الربع الاول من العام 2011. وكانت حادثة الخميس الدامي احدى المحطات ذات الدلالات المهمة في تاريخ ثورة البحرين التي انطلقت في 14 فبراير 2011. ففي 17 فبراير انقض القتلة التابعون للحكم الخليفي على المعتصمين بدوار اللؤلؤة لفض التجمع، فاستشهد اربعة من المعتصمين وجرك اكثر من مائتي شخص. لقد كانت إراقة الدماء من أبرز اسباب توسع دائرة الثورة. فمنذ ان أطلق الاستاذ عبد ا لوهاب الحسين شرارتها بعد فجر ذلك اليوم كان العدو الخليفي متربصا للبحرانيين، فقتل علي مشيمع ليكون أول شهداء الثورة والوقود الذي أشعلها وجعل احتواءها مستحيلا. ثم جاء قتل فاضل المتروك في اليوم التالي ليرسم مسارها التاريخي لتصبح اكبر الثورات البحرانية ضد الاحتلال الخليفي. وكان بإمكان الديكتاتور احتواء الأزمة منذ بدايتها بعقد لقاءات مع رموزها ومناقشة المطالب وتحقيق بعضها. ولكن لجوءه للعنف منذ اللحظات الاولى عندما أمر جلاوزته باطلاق الغازات المسيلة للدموع على تظاهرة منطقة النويدرات التي قادها الاستاذ عبد الوهاب حسين، حال دون ذلك. وازداد الوضع استقطابا باستهداف المتظاهرين منذ اليوم الاول. وجاء الاعتداء على دوار اللؤلؤة يوم الخميس 17 فبراير ليضع قطار الثورة على سكة باتجاه واحد يحول دون التراجع. يومها كان الموقف الغربي أقل تخاذلات، فصدرت انتقادات عديدة لجريمة الخميس الدامي، ومنها تصريح الرئيس الامريكي آنذاك، باراك أوباما الذي طلب فيه من الطاغية الخليفي السماح للمواطنين بحرية التعبير والتجمع. فعاد الثوار الى الدوار وبقوا فيه ثلاثة اسابيع اخرى حتى جاء التدخل السعودي – الاماراتي العسكري في 14 مارس. ذلك التدخل احدث حالة استقطاب واضحة. فمن جهة يقف الشعب البحراني الاصلي (شيعة وسنة) مطالبا بالتغيير، وعلى الجانب الآخر يقف تحالف قوى الثورة المضادة مستهدفا قوى التغيير البحرانية. وكان من نتيجة ذلك التدخل الشرير قتل المواطنين وفي طليعتهم الشهيد أحمد فرحان، وشن حملة اعتقالات واسعة طالت الآلاف وفي مقدمتهم قادة الثورة كالاستاذين عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع والدكتور عبد الهادي السنكيس وعبد الهادي الخواجة وعلماء الدين: عبد الهادي المخوضر وسعيد النور وعبد الجليل المقداد ومحمد حبيب المقداد، وإزالة دوار اللؤلؤة، وهدم حوالي 40 مسجدا وبمنى دينيا، وفرض الاحكام العرفية وقوانين الطواريء ثلاثة شهور متواصلة. مع ذلك لم تتوقف الثورة، بل استمرت حتى اليوم. وفي هذه الحقبة تعمقت حالة الاستقطاب بين الشعب البحراني والعائلة الخليفية، حتى وصلت طريق المفاصلة الكاملة والطلاق الأبدي بين الطرفين.

بعد عشرة اعوام كيف تبدو الصورة في هذا البلد الخليجي الذي اتسم تاريخه بالثورات والانتفاضات والتوتر؟ اولا: ان المحاولات الخليجية لكسر شوكة الشعب فشلت في وقف الثورة، سواء بالتدخل العسكري المباشر ام الدعم المالي الذي بلغ عشرة مليارات دولار ام الدعم السياسي المتواصل للعصابة الخليفية. ثانيا: ان الحكم الخليفي فشل في حلحلة الوضع بعد ان اقتنع هو الآخر بان علاقته مع الشعب قد بلغت نهايتها وان امامه واحدا من خيارين: اما استبدال الشعب عن طريق تجنيس الاجانب لتوطينهم في البلاد مع تصعيد القمع والتعذيب والقتل، او تسليم السلطة، والواضح انه اختار الخيار الاول. ثالثا: ان الخليفيين اصبح وجودهم مرتبطا بالدعم الخارجي، ا لسياسي والامني والاقتصادي، فجاؤوا بالقوات السعودية والاماراتية والدرك الاردني والقوات الباكستانية لتسليطهم على الشعب، ثم استنجدوا بالبريطانيين وبنوا لهم قاعدة بحرية في مقابل توفير حماية امنية لحكمهم الديكتاتوري. رابعا: عندما لم يشعر الخليفيون بالامن والاستقرار بعد كل ذلك، لجأوا للاسرائيليين للاستنجاد، فقاموا بالتطبيع معهم وفتحوا البلاد على مصراعيها لاستقبال اجهزة الامن خصوصا جهاز الموساد، للاستعانة بهم على السكان الاصليين (شيعة وسنة). خامسا: برغم ما سبق اصبح واضحا ان لدى الشعب خيارا واحدا: تحرير البحرين من ا لحكم الخليفي الجائر الذي يزداد توحشا مع الزمن. وها هو اليوم يعتقل الاطفال والنساء وآباء الشهداء بعد ان حل الجمعيات السياسية واغلق المؤسسات الاسلامية وسجن العلماء والمصلحين وأبعد اكبر رمز ديني وسياسي في البلاد.

فما النتيجة؟ لقد فشل الخليفيون في تحقيق انجاز واحد يساهم في تثبيت نظام حكمهم. فبعد عشر سنوات من انطلاق الثورة جاءت ذكراها العاشرة لتكشف للعالم عمق الثورة في الوجدان الشعبي وتجذرها في النسيج الاجتماعي، بموازاة عجز الخليفيين عن ادراك الواقع الذي يعيشونه وان الزمن يحاصرهم بلا هوادة، وان نهايتهم ستكون السقوط الحتمي لان ذلك قانون إلهي لا تبديل له ولا تغيير ولا تأخير. وسيحدث ذلك شاء الخليفيون ام أبوا، ورضي داعموهم ام سخطوا، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية
19 فبراير 2021

الذكرى العاشرة للتدخل العسكري

البقية من ص 1

بل تم استدعاء القوات الاجنبية للمنطقة، وكان ذلك بداية الهيمنة الامريكية المطلقة على الشرق الاوسط. ثانيها: ان قوات درع الجزيرة لم تعد خيارا عسكريا لدول المجلس التي فشلت في توقيع "استراتيجية امنية" طرحت في الثمانينات. ثالثا: ان قوات درع الجزيرة اصبحت ذراعا سعوديا، فهي موجودة في الاراضي السعودية، وتتمركز اساسا بقاعدة "حفر الباطن" في شرقي الجزيرة العربية، ولا يشارك فيها قوات من الدول الاخرى الا بمستوى شكلي فحسب. ثالثا: ان هذه القوة لم يسمع عن اي دور لها في العدوان على اليمن الذي قاده التحالف السعودي – الاماراتي، وهذا يعني ان درع الجزيرة لا يعتبر قوة عسكرية ضاربة، تستطيع دعم الجهود العسكرية للدول الاعضاء عندما تبرز ا لحاجة لذلك. رابعا: ان إحجام الدول الاعضاء عن المشاركة المباشرة في الاعمال العسكرية التي تفرضها السعودية على المنطقة يؤكد فشل دول المجلس في التوصل لمنظومة سياسية عسكرية متكاملة للدول الست، وبالتالي لم تستخدم قوات درع الجزيرة منذ تشكيلها قبل اكثر من ثلاث عقود الا مرة واحدة: لضرب شعب البحرين وثورته فحسب. خامسا: هذا يقود الى نتيجة منطقية تقول بان شعب البحرين يعتبر قوات درع الجزيرة قوة معادية أنشئت لمواجهته فحسب، بدلا من ان تكون يدا ضاربة لحماية شعوب المنطقة من الاعتداءات الخارجية.

في ضوء هذه الحقائق، يواصل شعب البحرين ثورته المظفرة بعد ان أفشل مهمة الاحتلال السعودي – الاماراتي التي تحت غطاء قوات درع الجزيرة. فما نجم عن ذلك العدوان كان قاسيا وظالما. فما ان اقتحمت تلك القوات اراضي البلاد حتى حدثت امور خطيرة منها ما يلي: اولا: الاعتداء على دوار اللؤلؤة في 17 مارس وفظ التجمهر الشعبي وقتل خمسة من المواطنين بدم بارد. ثانيا: هدم نصب دوار اللؤلؤة بعد ان اصبح رمزا للثورة، وهو امر نادر الحدوث في البلدان الاخرى التي تسعى للحفاظ على معالمها التراثية او السياحية. ثالثا: ان تلك القوات المحتلة ساهمت في ضرب الثورة وانتشر افرادها في العديد من المناطق لاسناد القوات الخليفية، وتؤكد حادثة منطقة الديه التي قتل فيها احد الضباط الاماراتيين والتي اعدم بسببها ثلاثة من ابطال الوطن، دور قوات درع ا لجزيرة في التصدي للشعب وثورته. رابعا: ان تلك القوات المحتلة شاركت في هدم حوالي اربعين مسجدا ومبنى دينيا، انتقاما من الغالبية الساحقة من ابناء الوطن، وتعبيرا عن ايديولوجية قوات درع الجزيرة والخليفيين إزاء الانتماء الديني للشعب والوطن. خامسا: ان التدخل العسكري السعودي – الاماراتي من خلال درع الجزيرة مسؤول بشكل شبه مباشر عن فرض الاحكام العرفية لمدة ثلاثة شهور عاثت خلالها قتلا وتدميرا وفسادا في البحرين. هذه القوانين كانت تهدف لضرب الثورة وانهائها ولكنها فشلت في ذلك بسبب صمود الشعب وتعمق ايمانه بضرورة التخلص من الحكم الخليفي الذي استقدم الاحتلال. وخلال هذه الفترة تم اعتقال قادة الثورة بشكل وحشي وتعرضوا للتعذيب والتنكيل. كما نجم عن الاحتلال اقامة المحاكم العسكرية التي نكلت بالاحرار، ابتداء بالرموز واصدرت احكاما بالسجن مدى الحياة بحق اغلبهم. سادسا: لعل الانجاز الاكبر لتدخل قوات درع الجزيرة تقوية الطاغية الحالي الذي كان قد فقد السيطرة على البلاد خلال شهر واحد من انطلاق الثورة، ودفعته للانتقام من الوطن والشعب بعد ذلك. ما اكثر الجرائم التي ارتكبها الطاغية وعصابته بعد ان ضمنوا دعم قوات الاحتلال لوجودهم السياسي. مع ذلك يسجل للشعب صموده وتحديه واستبساله وإصراره على مواصلة الثورة والمطالب بدون تراجع او مساومة. انها حقبة تاريخية سوداء سطرها الخليفيون في تاريخ البلاد، حيث استعانوا بالقوات الاجنبية ضد الشعب وسلموها السيادة على البحرين، واصبحوا بذلك تابعين بشكل كامل للرياض وأبوظبي. الشعب يرفض ذلك جملة وتفصيلا ويصر على مواصلة ثورته حتى تحرير البلاد والعباد من الاحتلال المقيت والاستبداد الشنيع.

عشر سنوات على الاجتياح الجائر

يا جندَ قارون قد صرتم أعادينا ... لما غرزتم جهارا سيفَكم فينا
أظهرتم الحقدَ والإرهابَ في بلدٍ ... صلّى وصام ولم يعبد شياطينا
قتلتم الشعبَ، يا ويح الأخوّةِ من ... شرار قومٍ أباحوا العرضَ والدينا
غزوتمونا وهدّمتم مساجدنا ... نحرتم الشعب للطاغي قرابينا
فضختمُ رأسَ فرحانٍ بقاذفة ... وهو الذي كان مقداما وعرنينا
عبرتم الجسرَ في بطن الظلام وقد ... عقدمتم العزم ان تغزوا أراضينا
ضللتم الدرب يا أحزاب ملّتنا ... فكان عُقّالُكم حقّا مجانينا
لو سجّل الدهرُ سِفرًا من جرائمكم ... لخطّ من دمِ قتلانا دواوينا
جئتم لأرض أوالٍ وهي غافلةٌ ... وخِلتُمُ أن في البحرين حِطّينا
عهد الأخوّة لم ترعوه وا أسفًا ... لمّا اعتديتم، وأشهرتم سكاكينا
جئتم إلى الدار لا أهلا بمقدمكم ... جنودُ إبليس لا، لستم أساطينا
عدوانُكم بأوالٍ يوم غزوتكم ... أدمى الجراحَ فما أشقى الفراعينا
سللتم السيفَ بغيًا يا حثالتَهم ... وخنتم الحقّ والأخلاقَ والدّينا
أعلنتم الحربَ في دوارِ لؤلؤةٍ ... لتقتلونا وتغتالوا مساعينا
من قبلِكم حارب الإسلامَ قادتُكم ... وخاض أسلافَكم بدرًا وصفّينا

أرخى كلاكلَه ليلُ العدى جَمَلا ... حتى دوامسُه استرخت بوادينا
تراقص "الحُكمُ" كالشيطان منتشيًا ... ودقّ إعلامُه في الشعبِ إسفينا
وعمّت الشعبَ أحكامُ الطواريءِ في ... كلّ البلاد أكان الشعبُ تنّينا؟
محاكمُ العسكرِ المحتلِّ ما برحت ... تُزج في السجن خمسينًا وستّينا
الصابرين على البلوى فإنّ لهم ... يومَ انتصارٍ يكونون السلاطينا
نحن الذين لنا في شعبنا أمل ... نصرٌ سيأتي من الرحمن يكفينا
تستنسرون علينا يا بغاثهم ... ونحن كنا وما زلنا شياهينا
شعبٌ تأهّب للإصلاح منتفضا ... لا لم يكن أبدًا واللهِ مسكينا
وأمّةٌ ترتدي في عَشر ثورتِها ... عقدَ اللآليء ما أحلى النياشينا
تعانق المجدَ عنوانًا لثورتها ... ولا تبالى اذا غارت أعادينا
في كفِّهم يحمل الأبطالُ روحَهم ... مجاهدين يطوفون الميادينا
ما مسّهم طائفُ الشيطان او ولجوا ... في الكفر أو نكصوا يومًا مولّينا
بل صابروا، والتقى الجمعان واقتحموا ... "درعَ الجزيرة" فيها كان عنّينا
سحقًا لمن جاء بالأغراب معتديًا ... والمجدُ من ثورة البحرين يأتينا